الأنباء
الجمعة 12 ابريل 2013

قال إن اللجنة التعليمية ستضع تعديلات على المشروع

الشليمي: قانون الإعلام الموحد معيب في بعض فقراته

اعتبر مقرر اللجنة التعليمية النائب خالد الشليمي قانون الإعلام الجديد قانونا عاديا كسابقه من القوانين التي أقرها المجلس أخيرا بالتوافق مع الحكومة.

وقال الشليمي في تصريح للصحافيين: «إن هناك قوانين كانت محل جدل في الآونة الأخيرة مثل قانون دعم الأسرة وقانون التجنيس ولكن توصل المجلس والحكومة إلى اقرارهما بالتوافق»، وبين الشليمي ان قانون الاعلام يشوبه بعض الملاحظات، ونحن لا نرغب فيها كمجلس أو كلجنة تعليمية تختص بمثل هذه القوانين، وهناك تعديلات على القانون سنقوم بوضعها بالتنسيق مع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، أو سنقوم باستدعاء رؤساء تحرير الصحف ومديري القنوات الفضائية المحلية في اجتماعات «التعليمية» المقبلة.

وتمنى الشليمي: «عدم الافراط في التوجس والخيفة من القانون، والملف بأيد أمينة، وعموما قانون المرئي والمسموع أقر في مجلس 2009، ونحن الآن أمام قانون ندرك أهميته، هناك بعض الإيجابيات في القانون لأننا نمر بمرحلة سيئة إذ تفشى السب والشتم والتجريح، والتطاول وصل إلى صاحب السمو الأمير ومشايخ الدين وكان ذلك بأسماء مستعارة، ومن لديه الشجاعة في إبداء رأيه فليضع اسمه بدلا من التخفي وراء أسماء مستعارة، فإن «تويتر» ومواقع التواصل الاجتماعي يجب أن توضع في مسارها الصحيح، حتى تكون المحاسبة بشكل سليم، ولا ريب أن القانون معيب في بعض الفقرات، وسنقوم بإغلاقها بالتعاون مع أهل الإعلام وسيشاركنا أعضاء مجلس الأمة في الأمر.

وشدد الشليمي على: «أننا لا نقبل أن يكون سجين رأي في الكويت ونحن من هذا التوجه ضد قمع الحريات، ونحن مع إبداء الرأي، ونحن مع الحريات المسؤولة التي تسعى إلى الإصلاح».

خالد الشليمي

انعكاساته سيئة على المشهد السياسي المحتقن منذ سنوات

العبد الجادر: الإعلام الموحد يشكل تجاوزاً خطيراً على الحريات العامة

أكد النائب السابق د.محمد العبدالجادر ان المشروع الحكومي الخاص بالإعلام الموحد يشكل تجاوزا خطيرا على الحريات العامة وحرية الرأي تحديدا، وان هذا الأمر ستكون له انعكاسات سيئة على المشهد السياسي الكويتي المحتقن منذ سنوات.

وقال العبدالجادر في تصريح صحافي ان هناك محاولات مستمرة تستهدف بصورة مباشرة الحقوق التي ثبتها ورسخها دستور 1962 والنيل منها وهو ما يشكل أحد الاسباب الرئيسية وراء تراجعنا في كل المجالات.

وأضاف أنه بقراءة متأنية لما احتواه المشروع الحكومي يتضح من خلاله الكم الكبير من القيود والعقوبات التي تم تغليظها التي طالت حتى المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، مشيرا في الوقت ذاته الى أنه على الرغم من الحاجة لقوانين منظمة للإعلام ولكن لا يجب أن تكون بهذه الصورة الموجهة والسيئة وهو ما يعني استمرارا لحالة عدم الاستقرار السياسي الذي يأمله الجميع ويتمناه.

ودعا العبدالجادر جميع الأطراف لمناهضة مثل هذا المشروع بالطرق وبالوسائل الصحيحة من خلال الندوات الجماهيرية والتوعية السياسية لخطورة هذا المشروع، وأن يكون للوسائل الإعلامية المختلفة دور واضح لما يمثله هذا المشروع من تقييد كامل لها.

د. محمد العبد الجادر

سنبدأ حملتنا المناهضة للمشروع انطلاقا من الأحد المقبل

الخيران: المنبر الديموقراطي يرفض قانون الإعلام الموحد

استنكر الأمين العام للمنبر الديموقراطي الكويتي، بندر الخيران، التوجهات الحكومية الرامية للحد من الحريات الإعلامية، رافضا المشروع الحكومي الجديد الذي خرج باسم «قانون الإعلام الموحد»، والذي تسعى الحكومة لترويجه.

وأكد الخيران أن مثل هذا القانون يمثل انتهاكا صريحا للمكتسبات والحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور الكويتي.

وقال إن المرحلة القادمة تتطلب ثباتا في الموقف، واتخاذ جميع السبل والوسائل المشروعة للتصدي لكل المحاولات الرامية للحد من حريات الشعب الكويتي، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود وتعاون التيارات السياسية والحقوقية وفعاليات المجتمع المدني والاعلاميين، وكافة التجمعات الشبابية لمواجهة مثل هذا النهج غير الديموقراطي.

وأوضح الخيران، أن ما احتواه القانون من مواد وإجراءات يمثل تقييدا مباشرا للحريات الإعلامية، وكذلك الإفراط الواضح في تغليظ العقوبات، في الوقت الذي أصبح فيه تداول المعلومات ومصادرها متاحا للجميع.

وأشار إلى أن هذا المشروع جاء في وقت احتقان سياسي، نتيجة معطيات معينة، ويراد به تكميم الأفواه.

وأعلن الأمين العام للمنبر الديموقراطي، بندر الخيران، أن المنبر سيبدأ حملته المناهضة لهذا المشروع، انطلاقا من يوم الأحد المقبل، بإقامة لقاء وندوة جماهيرية، بمشاركة شخصيات سياسية وإعلامية وقانونية وحقوقية وشبابية، على أن تتبعها فعاليات وأنشطة أخرى، وذلك في مقر المنبر الديموقراطي في ديوان عبدالله النيباري.

بندر الخيران

نظراً لدورها في فترة الغزو الصدامي الغاشم

كتلة المستقلون تقترح تسمية أحد شوارع الكويت باسم مارغريت تاتشر

تقدم نواب كتلة المستقلون وهم ناصر المري وبدر البذالي وفيصل الكندري وحمد الهرشاني ود.مشاري الحسيني وطاهر الفيلكاوي وم.عادل الخرافي باقتراح برغبة قالوا فيه: لا يخفى على اي كويتي دور البارونة مارغريت تاتشر في فترة الغزو الصدامي الغاشم في 2 اغسطس 1990 وتحركها الفاعل والحيوي في تحرير ارض الكويت من الغزو وعودة الشرعية لها، وهي ايضا كانت اللاعب الرئيسي في حشد قوات التحالف الدولي لتحرير دولتنا الحبيبة وكذلك تاتشر من المؤمنات بالعمل الديموقراطي الحر، وهي التي اثنت مرارا وتكرارا على الديموقراطية الكويتية، ومما سبق ولبقاء ذكراها في التاريخ الكويتي ولكي يعرف بمواقفها اجيالنا القادمة.

وعلى ضوء ذلك، اقترحوا تسمية الشارع الواقع على شارع الخليج ما بين السفارة البريطانية ووزارة النفط اسم مارغريت تاتشر وذلك تخليدا لدورها الفاعل والرئيسي في تحرير الكويت وعودة الشرعية وايضا لإيمانها بالحرية والديموقراطية الكويتية.

المطوع يسأل وزير المالية عن التأمين الصحي لموظفي البنك المركزي

عدنان المطوع

وجه النائب عدنان المطوع سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: أقر بنك الكويت المركزي برنامج التأمين الصحي لموظفي بنك الكويت المركزي، إلا ان هذا البرنامج تفاوت في المزايا التأمينية الممنوحة للموظفين، حيث استأثر محافظ بنك الكويت المركزي ونائبه والمديرون التنفيذيون بأكبر تغطية تأمينية تجاوزت ضعف المزايا الممنوحة لباقي الموظفين، كما قام بنك الكويت المركزي بالاتفاق مع شركة التأمين على أسعار تنافسية لترقية التغطية التأمينية للموظف وعائلته، كل حسب مسماه، دون مراعاة مبدأ العدل والمساواة، وعليه برجاء موافاتي باسم الجهة التي أنيط بها القيام بتقديم دراسة التأمين الصحي لموظفي البنك إن وجدت، ونسخة من العقد المبرم مع البنك المركزي والتكلفة، وأسباب التفاوت في التغطية التأمينية للموظفين، ومبرراته، وكيفية الترسية على شركة التأمين بالترسية المباشرة، ام تم تقديم عطاءات؟ مع تزويدي بالعقد المبرم بين البنك المركزي وشركة التأمين والوسيط ان وجد وتكلفتها.

العرف لتقسيم فترة عمل المؤسسات والوزارات الحكومية إلى فترتين

مبارك العرف

تقدم النائب مبارك العرف باقتراح برغبة قال فيه إنه ونظرا للازدحام الشديد في فترة الصباح وذلك لبداء الدوام في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية في وقت واحد وللحد من مشكلة الازدحام المروري وتخفيفا منا على المواطن، فانني اقترح تقسيم فترة العمل في المؤسسات والوزارات الحكومية إلى فترتين تبدأ من الساعة 7,30 صباحا الى الساعة 1,30 ظهرا وفترة تبدأ من الساعة 3 عصرا الى الساعة 9 مساء، وذلك للحد من مشكلة الازدحام المروري.

الشمري يقترح علاج إصابات رجال الإطفاء على نفقة «التأمينات الاجتماعية»

ناصر الشمري

قدم النائب ناصر عبدالله الشمري اقتراحا بقانون لتعديل القانون رقم 36 لسنة 1982 بشأن رجال الاطفاء، وجاء الاقتراح كالتالي:

إضافة مادة جديدة برقم 9 تتضمن الآتي:

أ ـ يعالج المرضى والمصابون بإصابات العمل المختلفة ممن ينطبق عليهم هذا القانون على نفقة مؤسسة التأمينات الاجتماعية داخل البلاد أو خارجها ويكون العلاج بالخارج بقرار من اللجنة الطبية المختصة التي يحددها الوزير المختص وتقتضي علاجهم في الخارج (عدا الحالات الحرجة كالحروق التي تكون من الدرجة الثانية أو الاصابة في العيون وغيرها من إصابات أخرى) على وجه عاجل دون العرض على اللجان الطبية.

ب ـ يصدر الوزير المختص تحديدا بالامراض الاخرى التي لا يجوز عرضها على اللجان الطبية مع سفرها فورا، وذلك خلال شهر من صدور هذا القانون.

ج ـ يسري قانون تقاعد العسكريين رقم 27 لسنة 1961 فيما عدا ما نص عليه هذا القانون.

الخرينج يناشد الحمود إعفاء السوريين من الغرامات المتراكمة والسماح لهم بالسفر

ناشد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بإعفاء السوريين الذين أتوا للكويت بكروت زيارة من الغرامات المتراكمة عليهم منذ مجيئهم لأرض الكويت الطيبة والسماح لهم بمغادرة الكويت بعد إعفائهم من هذه الغرامات التي تحول بينهم وبين مغادرتهم، وأكد الخرينج ان الوضع في سورية والحالة الاقتصادية والمالية لهؤلاء الاخوة الأفاضل لا تسمح لهم بدفع هذه الغرامات في ظل الأزمة التي تعيشها سورية، وطالب الخرينج بالتعامل مع هذه الفئة بروح العروبة والإسلام التي تدعونا الى التعاون وتقديم المساعدة لهم في ظل الظروف التي يمرون بها.

مبارك الخرينج

حمّلت الحمود المسؤولية السياسية عن تردي الوضع الأمني

كتلة المستقبل: لن نتوانى في استخدام أدواتنا الدستورية لتصحيح المسار وتحقيق أمن المواطن

أصدرت كتلة المستقبل بيانا صحافيا حول الوضع الامني قالت فيه: لا شك أن الوضع الامني الداخلي والخارجي في البلاد يشكل هاجسا مستمرا لكل المواطنين والمقيمين، حيث لا يمكن الحديث عن اي شكل من اشكال التنمية ما لم يشعر المواطن والمقيم بالأمن والأمان على ارض الوطن.

ولفت البيان الى ان الحوادث الامنية التي ترتكب في البلاد وكان آخرها سرقة مستودعات للذخيرة في ميدان الرماية (كاظمة)، حيث تم الاستيلاء على كمية كبيرة من الطلقات النارية المتنوعة بالاضافة الى سماعات خاصة بعملية الرماية وأدوات اخرى حسبما ورد ببيان وزارة الداخلية وسبق نشره في الصحف المحلية لهو دليل واضح على مدى الخلل الذي اصاب المؤسسة الامنية، متسائلة «فكيف تسرق وزارة الداخلية المطلوب منها حماية الناس؟ ففاقد الشيء لا يمكن ان يعطيه». وتابع البيان: ان هذا الخلل ما هو إلا سلسلة من اختلال واضح سبق ان أوضحناه يتحمل مسؤوليتها السياسية والفنية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مشيرا الى ان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لم يبذل عناية الرجل العادي، فما بالك بالرجل الامني المسؤول عن تطوير المؤسسة الامنية والاستفادة من كل الطاقات والخبرات التي لديه في الوزارة من اجل وضع استراتيجية واضحة لتصحيح الوضع الامني بالبلاد وكبح جماح التسيب والخلل في واحدة من اهم مؤسسات الدولة ألا وهي المؤسسة الامنية؟ وقال البيان انه ورغم كل النصائح والمهل التي منحت للوزير، إلا انه مازال يسير في اتجاه واحد ألا وهو عدم الاكتراث وعدم التحرك السريع نحو وضع العلاج الناجع للمشاكل الامنية على جميع مستوياتها، موضحا ان حادثة سرقة وزارة الداخلية كان يجدر بها ان تدفع الوزير الى تحمل مسؤوليته السياسية وتقديم استقالته او اتخاذ اجراءات اقالته للفشل الذريع في ممارسته دوره القيادي في الوزارة.

ان كتلة المستقبل تحمل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية المسؤولية السياسية الكاملة عن تردي الوضع الامني وعن عدم القيام بأي اجراءات فاعلة في مواجهة الخلل. بل ان ما يمارسه من تصرفات وما يصدره من قرارات تسير في عكس ذلك، كما أنها تحمل الحكومة كاملة الوضع المأساوي الذي تسير فيه البلاد وعدم القدرة على الخروج من عنق الزجاجة الذي تختنق البلاد به. وشدد البيان على ان الاستمرار في هذا الوضع، دون تحرك نحو المستقبل بفكر جديد وعمل متواصل يحقق التنمية المطلوبة والأهداف المرسومة بشفافية واضحة، مسؤوليته السياسية ستطول الجميع.

وأشار البيان الى ان كتلة المستقبل وهي تجنح الى التهدئة وتقديم ما يمكن ان نتفق عليه من اجل الخروج من دائرة التأزيم فإنها وفي الوقت نفسه لن تتوانى في استخدام ادواتها الدستورية بما يخدم عملية التنمية المنشودة وتصحيح المسار والدفع نحو حل قضايا الوطن والمواطن بما يحقق الامن والاستقرار لهذا الوطن.

الفضل يقترح تخصيص شاطئ لذوي الاحتياجات الخاصة وعائلاتهم

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون بإضافة المواد 12 مكررا و12 مكررا أ الى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، جاء كالتالي:

مادة أولى

يضاف الى القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار اليه المادتان 12 مكررا و12 مكررا أ وفقا للآتي:

المادة 12 مكررا: تلتزم الحكومة بتخصيص الشريط الساحلي في منطقة العقيلة في الجزء المحصور بين ديوانية الصيادين والمسجد والمقبرة الى جنوب منتزه العقيلة لاقامة مشروع شاطئ يخصص لذوي الاعاقة وعائلاتهم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، على ان يسمى هذا المشروع شاطئ صباح الاحمد الصباح لذوي الاعاقة.

المادة 12 مكررا أ: يجب على الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة طرح المشروع للقطاع الخاص وفق احكام قانون المناقصات العامة خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تخصيص موقع المشروع، ويجب ان يتضمن المشروع الآتي: مواقف خاصة للاشخاص ذوي الاعاقة وعائلاتهم قريبة من الشاطئ ومداخل مؤهلة بمواصفات خاصة، ومنحدر (رامبة) من والى المواقف والشاطئ والمرافق الاخرى في المشروع، والاجهزة الخاصة التي تساعد المعاق للوصول الى الشاطئ والنزول الى البحر وممارسة رياضة السباحة او اي العاب رياضية او ترفيهية اخرى، واستراحات مظللة موزعة على الشاطئ للحماية من اشعة الشمس المباشرة بشكل هندسي ملائم لمرتاديه، وعيادة للطوارئ دائمة، ومعهد صحي لفئات الاعاقة، ومطاعم وكافتيريات ومحلات تجارية خاصة بالمعاقين ومستخدمي الشاطئ بشكل عام، واحواض للسباحة بمواصفات وقياسات مختلفة معبأة من مياه البحر المتجددة دائما واخرى بمياه عذبة تناسب استخدامات الاشخاص ذوي الاعاقة وعائلاتهم، ومرسى للرحلات البحرية بمواصفات تناسب الاشخاص ذوي الاعاقة، واماكن لممارسة الرياضة بمواصفات تناسب الاشخاص ذوي الاعاقة، ومسطحات زراعية تجميلية، ومسرح لاقامة الانشطة الاجتماعية والترفيهية والبرامج للاشخاص ذوي الاعاقة وعائلاتهم، ومبنى رئيسي لتقديم الخدمات المساندة والادارية والاشراف على ما سبق، واي انشاءات اخرى ترى الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة ضرورة وجودها في المشروع.

وتقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بالاشراف على المشروع ووضع النظم الخاصة بالانتفاع المجاني للاشخاص ذوي الاعاقة وعائلاتهم.

نبيل الفضل

البغلي يسأل الخالد عن الحقائب الديبلوماسية وأسماء العاملين في سفارة الكويت بألمانيا

وجه النائب هشام البغلي سؤالا برلمانيا الى وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: تعتبر وزارة الخارجية هي واجهة الكويت في الخارج، ولكي تتمكن الوزارة من أداء دورها على أكمل وجه، يجب أن يمارس موظفوها دورهم في سفارتنا في الخارج بالشكل الأمثل، ومن هذا المنطلق نمارس دورنا الرقابي في دعم وزارة الخارجية في أن تحافظ على صورة الكويت في الخارج والداخل. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: هل جميع حقائب الديبلوماسيين وما يتم ارساله من خلال الشحن بضائع ذات صفة رسمية؟ أم أن بعضها يحمل صفة شخصية لبعض موظفي سفارتنا بالخارج؟

وتزويدي بتفاصيل الحقائب الديبلوماسية والحقائب الشخصية التي أرسلت من سفارتنا بألمانيا منذ بداية عام 2010 وحتى ورود هذا السؤال من حيث محتوياتها ومن قام بإرسالها؟

وتزويدي بأسماء العاملين من الكويتيين في سفارتنا في ألمانيا؟ وتاريخ التحاقهم بالعمل بالسفارة؟ وهل هناك موظفون في سفارتنا بألمانيا يعمل في مهام اخرى لسفارة كويتية في بلد آخر اذا كانت الاجابة «بالايجاب» أرجو تزويدي بأسمائهم؟

واذا كانت الاجابة على السؤال رقم 4 بالايجاب، يرجى تزويدي بكشف محتوى الحقائب الديبلوماسية والحقائب الشخصية التي أرسلت من سفارتنا بهذه الدولة؟

وهل تخضع الحقائب الديبلوماسية والبضائع القادمة من سفارة الكويت بالخارج الى تفتيش من المنافذ بالكويت؟

هشام البغلي